المحسوبية والوساطة وأثرها في الفساد الإداري والاجتماعي

بلال محمد سعيد المعمار

موظف إداري

بلدية الظليل

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على مدى وجود الواسطة والمحسوبية في القطاع العام الأردني والتعرف على أسبابها ودوافعها وتقدير تأثيرها على هيئات الإدارة العامة قبل تقديم اقتراحات عملية للحد من الواسطة والمحسوبية. ويوصي الباحث في ما يلي:

1. **تشديد العقوبات على مرتكبي جريمة الواسطة والمحسوبية في القطاع العام الأردني.**
2. **تفعيل تطبيق الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي للإجراءات والعمليات والخدمات الحكومية.**
3. **تفعيل الربط الإلكتروني بين الوزارات والمؤسسات وفروعها لتلافي التدخل البشري الذي يؤدي إلى حدوث الواسطة والمحسوبية.**
4. **تعزيز مفاهيم وممارسات النزاهة والعدالة وترسيخ القيم الأخلاقية من خلال المناهج المدرسية وإدخال مناهج لنظام النزاهة الوطني أو الأنشطة اللامنهجية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة.**

المقدمة

ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات البشرية، لكنها تختلف في نطاقها بين المجتمعات المتقدمة والنامية. بشكل عام، تعني الواسطة الحصول على شيء على حساب الآخرين. الواسطة والمحسوبية من مكونات نظام القيم الاجتماعية العربي. كانت إحدى الأدوات التي استخدمتها المجتمعات العربية بشكل إيجابي لحل النزاعات بين الأفراد والجماعات. مع تطور المجتمعات ومفهوم الحكومة، تطورت أشكال مختلفة من الواسطة حيث تحولت من ظاهرة إيجابية، قائمة على حقوق الإدراك، إلى ظاهرة سلبية تشكل تعديًا على حقوق الآخرين وكذلك حقوق المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك ، بسبب الوصول الكبير إلى الخدمات الحكومية، الإعفاء من الضرائب ، وتخفيض الرسوم الحكومية، وتعيين وترقية الموظفين في القطاع العام.

عندما تغيب المبادئ والقيم الأخلاقية، يصبح المحظور مباحًا، وتصبح العلاقات الإنسانية تحكمها مبادئ المصلحة وسلطة القوي التي خدمت الكثيرين في مواجهة مواقفهم الحياتية، إلا أنها في المقابل شكلت عاملاً مهددًا لسلامة المجتمع وتطوره، خاصة أنها خلفت واحدة من الظواهر السيئة التي تَغلغلت في مجتمعاتنا الإسلامية، وأصبحت أمرًا ضروريًّا، ومتوقعًا حدوثه في أي لحظة يكون فيها الفرد له الرغبة في الوصول على حساب الآخرين، وهي ظاهرة استخدام النفوذ في تحقيق المأرب، أو ما يعرف بالمحسوبية أو الواسطة التي باتت تشكل حاجزًا يصعُب فيه التمييز بين الكفاءة وإسهامات المرء الفعلية، وبين التي هي نتاج حسابات المعرفية، وحتى وإن كانت تمثل الفساد بعينه إن صح التعبير، إلا أنها في نظر البعض المنقذ والمسلك الوحيد في تحقيق المراد، بل أضحت مصدر تفاخر يتباهى فيه صاحبه بقوة جاهه ومعارفه، ولتوضيح خطورة هذه الظاهرة غير الصحية، كانت لنا نظرة حول الموضوع من زواياه المختلفة بأخذ رأي المختصين الاجتماعيين والنفسيين، كما ارتأينا جس نبض الرأي العام حول ما إن كانت الوساطة السبيل الذي لا بد منه في عصر كثُرت فيه معاني التمييز والتفرقة بين الغني والفقير وبين القوي والضعيف.

والمصلحة العامة هي المصلحة المشتركة بين كل فئات الشعب، وهي المصلحة المناقضة لكل ما هو خاص، ذلك أن الناس تختلف مصالحهم الخاصة وتتناقض وتتباين، ويحكمها قانون عبر عنه الشاعر العربي بقوله: "فوائد قوم عند قوم مصائب"، وهو قانون

يجعل المصالح الخاصة ينقض بعضها بعضًا، ولا سبيل للتوفيق بينها إلا عن طريق مصالح عامة تحتوي اختلافها وتناقضها، وبتحقيق المصلحة العامة تزول أو تعدل المصالح الخاصة، وبدون ذلك يستحيل تحقق المصلحة العامة، والمصلحة العامة تتعرض للتدمير بأشكال مختلفة، ويكون سبب ذلك محاولة البعض تغليب المصالح الخاصة أو الشخصية على الصالح العام.

ومن أساليب تدمير المصلحة العامة ما يعرف بالمحسوبية، وهي عبارة عن تمكين من لا يستحق من مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة، ومعلوم أن الصالح العام له دواليبه التي لا يمكن أن تتعطل، إلا أن المحسوبية تعرقل هذه الدواليب عندما تمكن من لا يستحق من التسلل إليها؛ ليعمل عكس سير هذه الدواليب المحركة لعجلة الصالح العام الضخمة، فكم من قطاع في البلد يعرف التأخر أو التعطيل، أو حتى الشلل التام، ويكون سبب ذلك وجود (مسؤول) آلَ إليه الأمر عن طريق المحسوبية وهو غير مؤهل لتحمل المسؤولية، وإنما وصل إليها بطريق غير مشروع؛ إما برشوة مادية، أو بجاهٍ، سواء كان جاه قرابة، أو جاه حزب أو طائفة ...، أو حتى بعرض مباح أحيانًا.

مفهوم المحسوبية

وهو نمط سلوكى ينطلق من دوافع أو إقليمية أو طائفية تقوم على التمييز بين المواطنين وبين المناطق أو بين شرائح المجتمع وفئاته, وتؤدى إلى تفريق الصفوف وشق الوحدة الوطنية, وغرس العداء في النفوس وتأليب المواطنين بعضهم على بعض , وإضعاف ثقتهم بنزاهة الإدارة وعدالتها.

من أخطر الجرائم في المجتمع: جريمة المحسوبية والنفاق والرياء ومن صورها إنفاق جزء كبير من المال العام (من مال الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمؤسسات وشركات قطاع الأعمال الخاص..) في المجاملات الشخصية لوزير أو مدير أو رئيس مصلحة أو مدير، والغاية الأساسية من ذلك هو التقرب وكسب الرضا وتحقيق مآرب شخصية ليست معتبرة شرعاً ، والدليل على ذلك عندما يترك من جُومل وظيفته أو منصبه يُهَمْلْ.

وأن من الأسباب التى تؤدى إلى انخفاض مستوى الكفاءة في الإدارة الحكومية هى أن كثير من القرارات الإدارية, أو الإجراءات تقوم على الواسطة, والتى تعتبر بمثابة اعتداء وهضم لحقوق الآخرين, فالواسطة تخل بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين

المواطنين في الحصول على الخدمات الحكومية، فهى تعد بحق انحراف في السلطة توجب المساءلة والعقاب.

آثار وانعكاسات الواسطة والمحسوبية

للواسطة والمحسوبية تداعيات وانعكاسات عديدة على المواطنين والسياسيين والبيروقراطيين. في الواقع ، تم إلقاء اللوم على الواسطة لضعف الأداء الاقتصادي وهجرة الأدمغة في العالم العربي. بالإضافة إلى ذلك ، تعد الطبيعة الواسعة الانتشار للواسطة إحدى العقبات الرئيسية أمام الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية بما في ذلك الأردن. تعترف الأدبيات الأكاديمية أن الواسطة يمكن أن تكون شكلاً من أشكال الفساد ، على الرغم من وجود قدر كبير من النقاش والنقاش حول هذا الموضوع. لقد قيل أنه ، بالنسبة لأولئك الذين يمارسون الواسطة ، فهي بمثابة طريقة شرعية لإنجاز الأشياء ، في حين أن أولئك الذين ليس لديهم الواسطة يستاءون منها كممارسة فاسدة وغير مقبولة. اعتبروا الواسطة جانبًا طبيعيًا للثقافة العربية ، حيث تعتبرها جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي لمجتمع الشرق الأوسط وتمارس علانية دون خجل أو ندم أو ذنب. على الجانب الآخر ، أفاد أن 87٪ من الأردنيين الذين شملهم الاستطلاع أشاروا إلى الواسطة على أنها فساد. وبالمثل ، يوافق البنك الدولي على أن الواسطة هي شكل من أشكال الفساد ولها تأثير سلبي على المجتمع الأردني. من المهم أن نلاحظ هنا أنه على الرغم من أن استخدام الواسطة راسخ في الثقافة العربية ، إلا أنه يتعارض مع تعاليم المسلمين فيما يتعلق بممارسات التوظيف.

كيف يمكنك اكتشاف المحسوبية في مكان العمل؟

يمكن أن تبدو المحسوبية مثل المحسوبية، وفي أسوأ حالاتها، كما أشرنا سابقًا، يمكن أن تصبح شكلاً من أشكال التمييز في مكان العمل.

1. **المؤهلات**

المحسوبية تبرز رأسها القبيح عندما يكون الفرد المعين / المعين غير مؤهل. فهل تم تعيين الشخص لأنه مؤهل وصالح ممتاز لهذا المنصب؟ هل لديه / لديها سنوات من الخبرة في ذلك أو ربما شهادة ويبدأ حياته المهنية؟

2. قيمة رأس المال الاجتماعي والفكري

هل يتمتع هذا الفرد برأس مال اجتماعي وفكري ثمين من سنوات التطوير للمنصب (تخطيط التعاقب)؟ ثم ، في هذه الحالة ، ليست محسوبية.

3. التهرب من المسؤولية دون عواقب

إنها محاباة الأقارب عندما لا يتم تأديب أفراد الأسرة أو الأصدقاء بسبب التهرب من مسؤوليات عملهم أو عدم التعرض للتأديب باستمرار لسوء السلوك.

4. مراجعات الأداء غير المتكافئة

إنها أيضًا محسوبية الأقارب عندما لا يتلقى الموظفون تقييمات أداء متساوية أو عادلة. بمعنى آخر ، إذا تم تزويد الموظف بتعليقات نقدية أكثر من أحد أفراد الأسرة أو الصديق ، حتى لو كان الأخير هو الشخص الذي يحتاج إليها.

5. السلوك غير المهني

هذه علامة حمراء لأنه إذا كان أحد أفراد الأسرة أو الصديق يتصرف بطريقة غير مهنية ويبتعد عنها ، فلا ترد بالمثل. يجب أن يركز الموظفون أو زملاء العمل الآخرون على احترافهم ومقاومة التصرف أو التهاون أو إخبار شخص ما أو النميمة مع زملاء العمل الذين يمكنهم تكرار كلماتهم ، وسيعود الجميع لمطاردة زميل العمل هذا لاحقًا.

أسباب الواسطة والمحسوبية:

1- **تحقيق المصالح المتبادلة ولعمل المعروف حيث أن الأطراف الثلاثة في موقف السلطة: طالب المعروف، ومسوغه (المتوسط لديه) والوسيط له يحصلون جميعا على فائدة ما وإن كان مسوغ المعروف يبقى أكثرهم جنيا للربح أو الفائدة من هذا الموقف، فهو الذي يتمتع بالنفوذ والجاه الأمر الذي يمكنه من صنع المعروف، ويبقي له دين اجتماعي لدى المتوسط فقد يحتاجه لنفسه أو أحد أقاربه في المستقبل. أما المتوسط له فإنه يحصل على السمعة الطيبة والاحترام والوجاهة من الجماعة الأولية التي ينتمي إليها ومن أصدقائه مما يعزز مكانته بينهم.**

2- **تأثير القيم الاجتماعية السائدة (مثل الولاء العائلي أو العشائري) وإعادة إنتاجها دون استجابة للمتغيرات الحديثة.**

3- انتشار الفقر والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها بعض الدول العربية والتي تؤدي إلى شح المصادر اللازمة لخلق فرص عمل، أو لأداء الخدمات الموكلة للدولة.

4- ارتفاع معدلات الخصوبة التي ترفع معدلات الإعالة وتضيف أعباء على الدولة في توفير خدمات أساسية للمواطنين.

5- عجز المؤسسات الحكومية عن تقديم الخدمات المناطة بها بسبب البيروقراطية والترهل الوظيفي وقلة الكفاءة مما يدفع المواطنين إلى البحث عن واسطة لتسهيل الحصول على بعض الخدمات.

6- انتشار البطالة خاصة بين الشباب، فالعالم العربي من المناطق "الفتية" في العالم الذي يزداد فيه عدد الباحثين عن عمل سنويا باطراد مستمر.

7- تكاسل بعض الموظفين من رؤساء ومرؤوسين وإهمالهم وتقصيرهم في أداء المهام الوظيفية الموكلة لهم.

8- غياب الأنظمة والتعليمات الواضحة للجمهور وعدم وعيهم بها وعدم وجود جهات موثوقة يمكنهم اللجوء إليها لتقديم شكاوى في حالة عدم تقيد الموظفين بهذه الأنظمة والإجراءات.

9- غياب الثقة بنزاهة القضاء، بالإضافة إلى تعقيدات وتكلفة التقاضي وعدم الثقة بأجهزة الضبط الاجتماعي.

آثار الواسطة والمحسوبية:

1- يعاني الفقراء والمهمشين وأحيانا الأقليات من عدم القدرة على الوصول لخدمات عن طريق الواسطة والمحسوبية والتي تعمل لصالح الأغنياء والأقوياء، مما يعني أنهم يدورون في حلقة مفرغة من الحرمان ويصعب عليهم الخروج من حالة الفقر والبطالة والمعاناة. تعزز المحسوبية والواسطة والشللية من حالات التهميش والفقر في المجتمع وحاربتها هي إحدى الوسائل للتصدي لمشكلات الفقر واللاتنمية.

2- ضياع حقوق الموهوبين من أفراد المجتمع الذي هو بواقع الأمر بحاجة لهم للتطوير والتنمية. ويتفق الخبراء على أن هذه المظاهر لها أثار سلبية على التنمية، وهي ظاهره غير صحية تؤدي إلى تفشي الفساد، ويخلق روح الانتهازية لأصحاب النفوذ

والحظوظ، كما تخلق روح الحقد والكراهية والسلبية لدى الفئة التي لا تملك هذه المميزة.

3- فقدان الثقة في النظام الاجتماعي السياسي، وبالتالي فقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة فيها مسؤوليات وواجبات وينتج عنها حقوق.

4- هجرة العقول العربية والكفاءات والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها، مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج. يساهم إفراغ الدول العربية من العقول الواعدة لصالح العلاقات العائلية والعشائرية في استمرار تخلف الدول العربية عن ركب الحضارة والتقدم.

5- تركز ثروات البلاد في أيدي فئة محددة مما يزيد من الفقر ويساهم في هروب الاستثمارات الوطنية.

يختلف أثر الواسطة على القرارات الإدارية حسب نوع الواسطة المقدمة، فعلى سبيل المثال يختلف أثر الواسطة في التعيين في المناصب بجميع فئاتها حسب المنصب وأهميته، فإن كان متعلقًا بولاية القضاء فولاياته باطلة فلا يصير القاضي قاضيًا، وأما ما عداها فمن كانت في منزلتها وأهميتها كالمستشارين والمحققين فيما يتعلق بأمور الناس من حقوق ودماء وسائر الوظائف التي يترتب عليها أضرارًا جسيمة تؤثر في الأمة فينبغي أن تلحق بها فتكون ولاية من تولاها بالواسطة باطلة, وأما ما سوى ذلك من الوظائف مما ليس له ذلك الأثر فإن التولية لا تحل بالواسطة أبدًا ويأثم صاحبها، والتولية صحيحة.

المحسوبية والوساطة وأثرهما في الفساد الإداري والاجتماعي

أولاً: إن موضوع المحسوبية والوساطة مما عمت به البلوى في حياتنا المعاصرة، وقد بحثت الموضوع بشكل موسع، وكان وقوفي على الموضوع وأسبابه من دواعي الكتابة فيه، وكان من أهم أسباب الكتابة فيه أنه موضوع يؤثر بشكل كبير على حياتنا ومستقبلنا، وخاصة أننا نلاحظ في حياتنا توريثًا للسلطات في الدولة والمناصب المختلفة.

ثانيًا: المحسوبية يقصد بها إعطاء شيء لمن لا يستحقه لدخول وسيط سهل الأمر وحطم القوانين ودلس وغش، وتكون في الوظائف والأعمال العامة والخاصة.

ثالثًا: ارتبطت الوساطة بالمحسوبية اصطلاحًا ولغة، فلا يقال محسوبية إلا وتذكر بعدها الوساطة مباشرة، والربط اللغوي بين المصطلحين واضح.

رابعًا: الفساد: هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة.

خامسًا: إن الفساد جريمة مبنية على التفكير والحساب والتخطيط وليس على العاطفة، وعليه فهو من الجرائم التي تزيد التراكمات المادية غير الشرعية، والمخالفة للقوانين والمؤثرة تأثيرًا سلبيًّا في بِنية المجتمع واقتصاده.

سادسًا: الإدارة في الفكر الإسلامي أسلوب للحياة ومنهج للتطبيق، وقد سبق الإسلام النظم الأخرى في الإدارة تنظيمًا وابتكارًا ومنهجًا وسلوكًا.

سابعًا: إن الآثار المدمرة السلبية لتفشي ظاهرة الفساد المقيتة تطول كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعوب، فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات، وتعرقل أداء المسؤوليات وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيدًا من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط، بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية بحياة الناس.

ثامنًا: يزداد الفساد الشامل عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية، وأيضًا عندما تنهار الدولة في مواجهة الأزمات وتحل محلها الجريمة المنظمة.

تاسعًا: مقاصد الشريعة في اصطلاح العلماء هي الغايات والأهداف والنتائج والمعاني التي أتت بها الشريعة، وأثبتتها في الأحكام، وسعت إلى تحقيقها وإيجادها والوصول إليها في كل زمان ومكان.

عاشرًا: المنحى الدلالي للمقاصد فيه روح التجديد والتصحيح للمسار المنحرف للفقه أو الفهم للعلوم الشرعية، فلا ينبغي أن نهمله عند النظر في إعادة ترتيب بنية العقل المسلم أو البحث عن مكامن الخلل التي أدت إلى ضعف الدور المنوط به في الإصلاح والتغيير.

حادي عشر: الشفاعة: طلب شخص من غيره قضاء حاجة دنيوية لشخص آخر، فكلمة دنيوية تخرج الشفاعة الأخروية، وهي مباحة إذا كانت شفاعة حسنة، وغير مباحة إذا كانت شفاعة سيئة، ولكل منهما ضوابط حددتها شريعة الإسلام.

ثاني عشر: الشفاعة من الوسائل المعينة على قضاء حوائج الناس، وفيها توسعة عليهم ورفع للحرج عنهم، وهي من وجوه البر والإحسان؛ لأنه ليس كل إنسان يستطيع الوصول إلى السلطان أو ذوي الأمر؛ لذا يحتاج لمن يوصل أمره ويرفع حاجته ويتوسط له.

ثالث عشر: تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة المحسوبية والوساطة وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوكًا إنسانيًّا سلبيًّا تحركه المصلحة الذاتية، فللفساد أسباب وانعكاسات عديدة يمكن ملاحظتها سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا.

رابع عشر: من أسباب انتشار المحسوبية والوساطة بين الناس اختلال موازين توزيع الثروة على أفراد المجتمع، وغلبة الشعور بالغبن لدى غالبية أفراد المجتمع مما يدفع بعضهم إلى ابتداع وسائل التربح والارتشاء واختلاس الأموال العامة كمحاولة فردية أو منظمة غير مشروعة لإعادة التوازن المفقود.

خامس عشر: من أسباب انتشار المحسوبية والوساطة بين الناس غياب المساءلة بكل صورها، وهو إما غيابي قانوني؛ أي إن المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيمًا لآليات المساءلة فلا وجود لرقابة دستورية أو مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات للرقابة الداخلية.

سادس عشر: من أسباب انتشار المحسوبية والوساطة بين الناس عدم كفاءة ونزاهة القيادات الإدارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلائهم ومدراء عامين؛ لأن اختيارهم يتم على أساس التزكية أو الولاء للحزب أو الكتلة أو الطائفة أو على أساس القرابة والصداقة والمحسوبية دون مراعاة لمبدأ التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة، وأحيانًا تصل الحال في مثل تلك المناصب إلى بيعها على الراغبين بما يتناسب مع ما يتصور استدراره منها من موارد نتيجة الممارسات غير المشروعة.

سابع عشر: الرشوة من خصائصها أنها تعطى لإبطال حق أو إحقاق باطل، ومن خصائصها أيضًا أنها تنصر الظالم وتقهر المظلوم، وأنها تجرئ أهل الفساد على الفساد،

وتؤخر مَن حقه التقديم، وتقدم مَن حقه التأخير، وكل هذا باطل وحرام شرعًا، ويؤدي إلى فساد المجتمع والأمم.

ثامن عشر: للهدية أثرها في تطهير النفوس من بغض الآخرين ومهما كان حجم الهدية ضئيلاً في نظر المهدي، فلا ينبغي الاستخفاف بها؛ لأنها محققة آثارها، وكأنما يقول المُهدِي للمُهدَى إليه: إنك في بالي لا تغيب عني ولو كان عندي أكثر لأعطيتك، غير أنها في بعض المواطن تكون قبيحة وغير جائزة، إذا كان الهدف منها إبطال حق أو إحقاق باطل.

تاسع عشر: والفرق بين الرشوة والهدية هي أن الرشوة هي التي يشرط على قابلها الحكم بغير الحق أو الامتناع عن الحكم بحق، والهدية هي العطية المطلقة، وقيل: الرشوة ما أخذت طلبًا والهدية ما بذلت عفوا، وقيل: الرشوة ما تقدمت والهدية ما تأخرت، والموظف ومن في حكمه له اعتبار خاص؛ فقد حرم عليه ما أحل لغيره، واعتبرت الهدية المباحة لغيره رشوة بالنسبة له محظور أخذها عليه.

عشرون: يقصد بخيانة الأمانة في مجال المعاملات الاقتصادية استيلاء العاملين والموظفين وما في حكمهم في أماكن عملهم على الأمانات والعُهدات المسلمة إليهم بحكم مناصبهم في العمل، أو المشاركة أو المساعدة في ذلك، وقد نهى الشرع عن ذلك وأمر برد الأمانات إلى أصحابها.

حادي وعشرون: يعترف الإسلام بالتعددية الحزبية والمنافسة بين الأحزاب بالحق، ولكن يحرم استغلال المال العام في تمويل الانتخابات بكافة صورها، بل يجب أن تكون من أموال الحزب الخاصة، ويعتبر ولي الأمر مسؤولاً أمام الله عن ذلك.

ثاني وعشرون: إن تفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية في الأجهزة الإدارية عاد سلبًا على الإدارة؛ فهذه الظاهرة ينتج من خلالها الفساد واللامبالاة، وينعدم الحاجز السلطوي في الإدارة، فتصبح المؤسسة مدارة من خلال عصابة ترفع شعار (الأقربون أولى بالمعروف) وهو قول حق أريد به باطل تجعل من خلاله جل همها جمع المال والبقاء أطول فترة ممكنة، متقوقعة داخل دائرة مغلقة تمنع الآخرين من دخولها توهم بالعطاء والإنتاج من خلال رفع الشعار بإعلام مزيف وتتخذ من نفسها حاجزًا تمنع من خلاله ذوي الإبداع والابتكار عن طريق شل الكفاءات بالمؤسسة.

ثالث وعشرون: عندما يستشري الفساد في المجتمع ويتحكم به، تهتز أركان الحكم، وتنقص سيادة القانون، ويتمادى مرتكبو الفساد فيرفعون ثمن فاتورة الفساد، بل يتمادون

في البحث عن وسائل جديدة للحصول على المزيد من الأموال، بطرائق غير مشروعة، وعندما يستحكم الفساد بالمجتمع، تدخل البلاد في دوامة (حلقة مفرغة) حيث يغذي الفساد في إطارها نفسه بنفسه.

رابع وعشرون: تبرز مؤثرات الفساد في البيئة بشكلٍ واضح من خلال قيام المسؤولين المفسدين في العديد من الدول النامية بتقاضي الرشاوى والعمولات مقابل تسهيلات يقدمونها للدول الصناعية، والقاضية بدفن النفايات الصناعية بكل ما تحمله من مواد سامة في أراضيهم، حيث توجد ضوابط أقل صرامة من ناحية شروط المعالجة والتعبئة والدفن وأقل تكلفة بالمقارنة مع الدول الصناعية نفسها، فتلجأ الدول الصناعية إلى اختيار المفسدين في الدول النامية لاستخدام أراضيهم لهذا الغرض.

خامس وعشرون: يجب ملاحقة عمليات الفساد جزائيًّا: وهي وسيلة من أهم وسائل مكافحة الفساد التي تساهم مساهمة فاعلة أكيدة في الحد منه فيما إذا أحسن العمل بها وأخذ بالأسباب التي تصلح لتجنب نتائجها السلبية الخطيرة على الوظيفة العامة وحقوق الإنسان، وهي تعتمد بشكل أساس على تجريم القوانين بعض أهم صور الفساد، وملاحقة مرتكبيها بواسطة المحققين تحت إشراف قضاة التحقيق، وتقديمهم للمحاكم لمعاقبتهم بالعقوبات التي تحددها القوانين، وهي في فلسفتها في مكافحة الفساد تقوم على الردع العام، فحيث يستحيل اكتشاف كل عمليات الفساد، وحيث يستحيل زج جميع مرتكبي أفعال الفساد في السجون، وحينما يتعذر جمع الأدلة الكافية لملاحقة جميع عمليات الفساد، إلا أن معاقبة بعض المفسدين، واكتشاف بعض قضايا الفساد يحقق الردع العام؛ لذا فإن هذه الوسيلة تحقق هدفها حينما تتمكن السلطات التحقيقية من بث هاجس الرقابة الكفاءة، وهاجس احتمال كشف الفساد لدى كل من يفكر فيه سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، فذلك رادع مهم يقلل من عمليات الفساد، ولو كان مستحيلاً فضح كل عملياته وملاحقتها جزائيًّا.

سادس وعشرون: من الخطأ الكبير الظن بأن هذه الوسيلة (الملاحقة الجزائية والتحقيقية للمفسدين) هي الوسيلة الوحيدة اللازمة لاجتثاث الفساد أو حتى للحد منه أو التقليل من آثاره بشكل مقبول ومفيد؛ لأن هذه الوسيلة في مكافحة الفساد لن يكون بإمكانها أن تساهم في ذلك إلا بنسبة تقل عن 10 % إذا بالغنا في تقييمها، لأسباب كثيرة، منها عدم كفاءة القائمين عليها، ولأن الرقم الأسود في جرائم الفساد هو أكبر بكثير من

الرقم الأبيض، فجرائم الفساد التي تظل في طي الكتمان أكثر بكثير من الجرائم التي تكتشف حتى في الدول التي تمتلك قدرات تحقيقية وقضائية كفاءة، فما حال كشف الفساد في دول تكون الجهات القضائية والتحقيقية فيها أقل كفاءة وخبرة من المفسدين، بل قد تكون أحيانًا فاسدة أكثر منهم.

سابع وعشرون: دور السلطة التنفيذية في مكافحة الفساد: وهو - في رأينا - أهم الأدوار على الإطلاق؛ إذ يبدأ من اعتماد مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب الذي لو ضمن اعتماده في تولي المناصب القيادية لساهم مساهمة فاعلة كبيرة في التخفيف من الفساد والحد من عملياته؛ إذ إن الفساد في دائرة يرأسها رجل كفء نزيه فاعل أقل بأكثر منه في دائرة يرأسها رجل فاسد أو عاجز أو جاهل أو غير كفء، كما هو معظم دوائر الدولة اليوم، وتعد مكاتب المفتشين العموميين جزءًا من أعمال السلطة التنفيذية؛ لأن المفتش العام ليس إلا أحد موظفي تلك السلطة وهو - في حقيقة وظيفته وواجبه - الرقيب لها وليس الرقيب عليها - كما يظن الكثيرون - وتفعيل تلك المكاتب يكون باختيار الكفاءات من المتخصصين طبقًا للقانون لتولي منصب المفتش العام بدلاً من أن يكون التعيين على أساس من الولاء للحزب والطائفة والقومية والمذهب كما هو حاصل اليوم.

الخاتمة

الواسطة والمحسوبية من مكونات نظام القيم الاجتماعية العربي عندما تغيب المبادئ والقيم الأخلاقية، يصبح المحظور مباحًا، وتصبح العلاقات الإنسانية تحكمها مبادئ المصلحة وسلطة القوي التي خدمت الكثيرين في مواجهة مواقفهم الحياتية، إلا أنها في المقابل شكلت عاملاً مهددًا لسلامة المجتمع وتطوره، خاصة أنها خلفت واحدة من الظواهر السيئة التي تَغلغلت في مجتمعاتنا الإسلامية، وأصبحت أمرًا ضروريًّا، ومتوقعًا حدوثه في أي لحظة يكون فيها الفرد له الرغبة في الوصول على حساب الآخرين، وهي ظاهرة استخدام النفوذ في تحقيق المصالح الشخصية.

المصادر والمراجع

دة. ابتهاج راضي عبد الرحمن. (2015). النظم القرآني في قصة شعيب وأثره في معالجة الفساد الاقتصادي والاجتماعي.

Ghafan, A. S. B., Ahmad, N. M., & Ab Rahman, M. F. B. (2020).، **منهج الشريعة الإسلامية والقانون في مكافحة الفساد الإداري.**

الهيجان، عبدالرحمن (1997)، إستراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 12، (23)، 226-203.

عادل تركي القاضي. (2015). الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن: (2011-2014م).

Al Ramahi, A. (2008). Wasta in Jordan: A Distinct Feature of (And Benefit for) Middle Eastern Society. Arab Law Quarterly, 22 (1). pp. 35-62.

Aladwan, S. (2014). The negative effects of Wasta and favoritism on quality: evidence from Jordanian public sector, The Fourth International Arab Conference on Quality Assurance in Higher Education (IACQA), Zarqa University, Zarqa, 1-3 April.

Bailey, D. (2012). Women and Wasta: The Use of Focus Groups for Understanding Social Capital and Middle Eastern Women, The Qualitative Report, 17 (65), pp. 1-18.

Barnett, A., Yandle, B. and Naufal, G. (2013). Regulation, trust, and cronyism in Middle Eastern societies: The simple economics of "Wasta". The Journal of Socio-Economics, 44, pp. 41–46.

Cheung, H. and Chang, A. (2008) Corruption across countries: impacts from education and cultural dimensions, The Social Science Journal, 45, pp. 223-239.

Fawzi, N. and Almarshed, S. (2013). HRM Context: Saudi Culture, "Wasta" and employee recruitment post-positivist methodological approach, the case of Saudi Arabia. Journal of Human Resources Management and Labor Studies, 1 (2), pp. 25-38.